السياسة الإسرائيلية تجاه اللاجئين الفلسطينيين 1999-2010

Israeli Policy Towards The Palestinian Refugees 1999- 2010

DR. Khalid SHabaan

د . خالد شعبان

باحث – مركز التخطيط الفلسطيني – غزة

أستاذ العلوم السياسية المساعد

Khalidsh6@gmail.com

الملخـــص : هـــدفت هـــذه الدراســـة إلى كشـــف السياســـات الإســـرائيلية تجـــاه اللاجئـــين الفلســـطينيين و ذلـــك خـــلال الفـــترة 1999-2010 و الـــتي شـــهدت عـــدة حكومـــات إســـرائيلية، ســـواء مـــن اليســـار أو اليمـــين ،و قـــد وجـــد الباحـــث أن هنـــاك اســـتمرارية في اتخـــاذ القـــرارات و التشـــريعات لـــدى الحكومـــات الإســـرائيلية، بغـــض النظـــر عـــن توجهاتهـــا السياســـية أو الأيدولوجيـــة تجـــاه اللاجئـــين الفلســـطينيين خـــلال الدراســـة ،الـــتي ركـــزت علـــى محـــورين أساســـيين ، الأول: قضـــية اللاجئـــين في المفاوضـــات الدائمـــة حيـــث وجـــد الباحـــث أن الموقـــف الإســـرائيلي موقـــف ثابـــت مـــن عـــدم عـــودة اللاجئـــين الفلســـطينيين، وازدادت قـــوة الموقـــف الإســـرائيلي مـــن الـــدعم الأمريكـــي. أمـــا المحـــور الثـــاني: فتنـــاول الآراء و التشـــريعات الإســـرائيلية الـــتي اتخـــذتها إســـرائيل، و تحـــول دون حـــق العـــودة للاجئـــين الفلســـطينيين ، حيـــث وجـــد الباحـــث أن

هنـــاك توافقـــاً تامـــا بـــين الأحـــزاب الصـــهيونية علـــى رفـــض حـــق العـــودة للاجئـــين الفلسطينيين .

Abstract: This study aims to identify the Israeli policies towards Palestinian refugees during the period 1999-2010 which had seen several Israeli governments, whether left or right, The researcher found that there is continuity in decision-making and legislation in Israeli governments, regardless of political or ideological orientation towards refugees and the Palestinians during the study, which focused on two main axis, The first: refugee issue in the permanent negotiations where the researcher found that the Israeli position is fixed of the non-return of Palestinian refugees, and

Increased the power of the Israeli position by U.S. The seconds axis: deals with Israeli legislation and the views taken by Israel which prevent the right of return for Palestinian among refugees ,where the researcher found that there is a consensus among the parties to fully reject the of the right of return for return for Palestinian refugees.

المقدمة :

تعتـــبر قضـــية اللاجئـــين الفلســـطينيين واحـــدة مـــن القضـــايا الحيويـــة المرتبطـــة بوجـــود اللاجئـــين أنفســـهم، وعـــدم وجـــود حـــل لحـــق العـــودة رغـــم وجـــود قـــرارات الشـــرعية الدوليـــة، إلا أن الموقـــف الإســـرائيلي مـــن قضـــية حـــق العـــودة

للاجئـــين الفلســـطينيين مـــا زال يـــرفض ذلـــك، باعتبـــار أن عـــودة اللاجئـــين الفلسطينيين تعتبر نهاية دولة إسرائيل .

تطـــرح الدراســـة مشـــكلة اللاجئـــين الفلســـطينيين في السياســـات الإســـرائيلية، وذلـــك مـــن خـــلال بعـــدين أساســـيين همـــا مفاوضـــات الحـــل الـــدائم و الآراء و التشـــريعات الـــتي تصـــدر عـــن الســـلطتين التشـــريعية و التنفيذيـــة ، بالإضـــافة إلى معرفـــة تأثـــير دور الراعـــي في العمليـــة التفاوضـــية و هـــي الـــولايات المتحـــدة الأمريكيـــة مـــن خـــلال مـــا تم طرحـــه مـــن أفكـــار كلينتـــون أو خارطـــة الطريـــق لجـــورج بـــوش الابـــن مـــن رؤيـــتهم حـــول الدولـــة الفلســـطينية و إيجـــاد حـــل لمشـــكلة اللاجئـــين الفلســـطينيين، و هـــل تتوافـــق تلـــك الأفكـــار مـــع تطلعـــات و طموحات المفاوض الفلسطيني و كذلك اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم .

إن الموقـــف الإســـرائيلي المعـــروف بتشـــدده في قضـــية اللاجئـــين الفلســـطينيين قـــد ازداد قـــوة بعـــد المواقـــف و الـــرؤى الأمريكيـــة المؤيـــدة لإســـرائيل، حيـــث يلاحـــظ أن هنـــاك اتجاهـــا إســـرائيليا نحـــو تعزيـــز يهوديـــة إســـرائيل مـــن خـــلال مجموعـــة مـــن التشـــريعات و القـــوانين الـــتي تحـــول دون تحقيـــق حـــق العـــودة للاجئين الفلسطينيين. وهو الحق الذي كفلته لهم قرارات الشرعية الدولية.

وتنبـــع أهميـــة الدراســـة مـــن كونهـــا تتـــابع أهـــم التطـــورات علـــى الموقـــف الإســـرائيلي مـــن قضـــية اللاجئـــين الفلســـطينيين ســـواء مـــن ناحيـــة السياســـات أو التشـــريعات . كمـــا أنهـــا تهـــدف إلى تتبـــع الموقـــف الإســـرائيلي مـــن قضـــية اللاجئـــين الفلســـطينيين خـــلال المفاوضـــات، و تأثـــر هـــذا الوقـــف بالأفكـــار و الأطروحات الأمريكية الداعمة له.

و قـــد اســـتخدم الباحـــث في دراســـة المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي لأنـــه الأنســـب مـــن اجـــل تفســـير الـــرؤى و المواقـــف و التشـــريعات الـــتي تصـــدرها إسرائيل للحؤول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

المحور الأول : قضية اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات الحل الدائم

مدخل :

بعد التوقيع على اتفاقية واي ريفر عام 1998، مع بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء و زعيم الليكود، وبدأت حالة الجمود في المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، بسبب التعنت الإسرائيلي في تنفيذ اتفاقية واي ريفر، وقد ساد نوع من الارتياح بعد فوز باراك في رئاسة الوزراء في 1999، وتشكيله للحكومة الإسرائيلية الجديدة، حيث بدأت تلوح في الأفق احتمالات انفراج عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول مفاوضات الوضع النهائي، ولكن باراك فاجأ القيادة الفلسطينية بعد فوزه بخطوطه الحمراء وهي:

-القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

-عدم العودة إلى حدود 1967، مع تواجد إسرائيلي في غور الأردن.

-عدم المس بالمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. (1)

و الخطوط الأساس لحكومة باراك عام 1999 جاءت على النحو التالي (2) .

- ستعمل الحكومة على حث المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف إنهاء النزاع في تسوية دائمة. في ظل ضمان أمن إسرائيل ومصالحها الحيوية. وستطرح التسوية الدائمة مع الفلسطينيين للمصادقة في استفتاء شعبي.

- ستحترم الحكومة وستنفذ الاتفاقات التي وقعت عليها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية، وستصر على أن يحترمها الفلسطينيون أيضا.

- حث التسوية الدائمة، ستحرص الحكومة على ضمان أمن المستوطنين اليهود في (يهودا والسامرة) وغزة وستعمل على تزويدهم بالخدمات الجارية. وستسمح الحكومة بتلبية الحاجات الجارية للتنمية في المواقع السكانية القائمة.

– لن يكون للمواقع السكانية اليهودية القائمة في (يهودا والسامرة) وغزة مكانة مفضلة في توزيع المصادر، باستثناء تلك المتعلقة بالاحتياجات الأمنية. والمعايير الاجتماعية– الاقتصادية ستنطبق على كل المواقع السكانية في كل مكان بشكل متساو.

وفي خطابه الأول في الكنيست كرئيس للوزراء، دعا باراك الفلسطينيين إلى العمل المشترك لوقف النزاع بين الشعبين، مضيفاً انه لا يعرف فقط معاناة الشعب اليهودي، وإنما يقرأ أيضاً المعاناة للشعب الفلسطيني، وسيعمل على وضع حد للعنف والعمل مع القيادة الفلسطينية المنتخبة، وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، من خلال التعاون المشترك والاحترام المتبادل(3).وقد أدت هذه الخطوط إلى توجس كبير لدى القيادة الفلسطينية والتي اعتبرتها كبداية غير موفقة.

ورغم ما عرضه باراك من خطوط حمر، إلا انه شكل فريقاً تفاوضياً وقام ببلورة مبادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين، والتي تناولت في احد بنودها الدخول الفوري في مفاوضات التسوية الدائمة، ويتم إرجاء نقل الأراضي التي لم تنقل إلى حين التوصل إلى اتفاق مبادئ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وقد قام مستشار باراك عن إعلان مبادئ مشترك حول التسوية الدائمة خلال 3–6 أشهر.

وبعد عدة جولات ومداولات، وقع الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في 1999/9/4، اتفاقية شرم الشيخ، والتي نصت على بداية المفاوضات الدائمة بهدف إحراز اتفاق إطار خلال خمسة شهور واتفاق عام حتى 2000/9/13، إلا أن ذلك لم يصمد، حيث قام باراك بتقديم رؤى جديدة وتواريخ جديدة، من اجل عمل اللجنة المشتركة(4)وفيما يلي عرض للمواقف الإسرائيلية خلال المفاوضات .

1- مفاوضات الوضع الدائم:

بعد عدة جلسات من المفاوضات الثنائية والدولية، قرر الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي البدء بانطلاق مفاوضات الحل النهائي في 1999/9/13 وقد تم تشكيل الوفد الفلسطيني برئاسة السيد محمود عباس وترأس الجانب الإسرائيلي وزير خارجيتها ديفيد ليفي.

كما تم تشكيل طاقمي المفاوضات لكلا الطرفين، ورغم ذلك فقد فاجأ باراك الفلسطينيين عندما أعلن عشية افتتاح المفاوضات حول التسوية الدائمة بان قراري الأمم

المتحدة 242- 338 اللذين يدعوان إلى الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة لا يسريان على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو مما يعني أن إسرائيل غير ملزمة بالانسحاب من المناطق المحتلة والعودة إلى حدود 1967 .(5)

ورغم اعتراض الجانب الفلسطيني إلا أن مفاوضات التسوية الدائمة قد بدأت بلقاء عوديد عيران رئيس الطاقم الإسرائيلي وياسر عبد ربه رئيس الطاقم الفلسطيني في (29/ 10/ 1999)، وفي (1999/11/8) بدأت المفاوضات الرسمية حول اتفاق الإطار للتسوية الدائمة، وأكد الطرفان على أهمية المفاوضات واحترام المسؤوليات الملقاة على عاتق الطرفين، وكان براك قد وضع سلسلة تعليمات للوفد الإسرائيلي تمثلت بما يلي:

- يعلن اتفاق الإطار عن وضع حد للنزاع بين الشعبين.
- اتفاق الإطار يؤدي إلى الفصل السياسي والأمني بين إسرائيل و"الكيان الفلسطيني الذي ينشأ من خلال التسوية الدائمة".
- الالتزام بالخطوط الحمراء الخمس: لا عودة إلى حدود 1967، القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية، لا جيش أجنبي غربي نهر الأردن، لا عودة للاجئين إلى داخل إسرائيل، معظم المستوطنات في كتل تنضم إلى إسرائيل .(6)

2- المفاوضات حول اتفاق الإطار:

من المعلوم أن اللقاء الافتتاحي جرى في 1999/9/13، حيث اجتمع الطرفان احدى عشرة مرة خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر 1999) و كانت معظم قضايا المرحلة النهائية على الطاولة، وقد طرح الوفد الفلسطيني على طاولة المفاوضات حق التعويض للشعب الفلسطيني عن الخسائر التي لحقت به جراء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، كما أصر الجانب الفلسطيني على ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بالاستناد إلى قرار الأمم المتحدة رقم 194.(7) وبعد انتهاء الجلسة السابعة من مفاوضات الوضع النهائي كان موقف الطرفين من قضية اللاجئين كما يلي:

- الموقف الفلسطيني: حق العودة والتعويض لجميع اللاجئين عام 1948.
- الطرف الإسرائيلي: عدم عودة اللاجئين إلى المناطق الإسرائيلية.

واللافت للنظر أن باراك أكد في أواخر يناير 2000، انه مبدئياً ضد عودة أي لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل، وأنه لا يستطيع قبول أية مسؤولية أخلاقية أو قانونية أو من أي نوع عن اللاجئين، وأضاف أنه عند إنشاء "الكيان السياسي الفلسطيني سيكون من الطبيعي للاجئين الفلسطينيين أن يعودوا مع تقديم أي تعويض من قبل أية لجنة دولية رئيسية يتم إنشاؤها لهذا الغرض (8)، وقد عاد باراك وأكد على ذلك في مطلع ابريل 2000، وقد كان ذلك خلاصة مواقف إسرائيل عشية مفاوضات كامب ديفيد الثانية .

3- اللاجئون الفلسطينيون في مفاوضات كامب ديفيد

عشية انعقاد قمة واشنطن أعلن باراك مرة أخرى عن خطوطه الحمر ومقترحاته لحل القضية الفلسطينية، وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فقط أكد بأنه لن يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل حسب حق العودة، لكن يمكن أن تستوعب إسرائيل لاجئين لأسباب إنسانية، وفي إطار جمع شمل العائلات، ويتم تشكيل جهاز دولي تشارك إسرائيل فيه لتوطين اللاجئين في الدول التي يتواجدون فيها ولتعويضهم (9)

وبناء على طلب من الحكومة الإسرائيلية، قرر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عقد مؤتمر قمة بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك وذلك في الفترة 12-2000/7/25، حيث تم التباحث في معظم قضايا الحل النهائي (10)

وقد تم طرح قضية اللاجئين بشكل جدي في مفاوضات كامب ديفيد الثانية وكان موقف باراك انه لا يمانع من عودة اللاجئين إلى مناطق السلطة الفلسطينية مع التزام إسرائيل باستيعاب آلاف الفلسطينيين في إسرائيل ولكن ليس بالضرورة في الأماكن التي أبعدوا منها عام 1948. (11)

وكان المفاوضون الأمريكيون قد تبنوا الموقف الإسرائيلي وطرحوا بأن قضية اللاجئين هي قضية إنسانية، وليست سياسية، وأن الدول العربية تتحمل مسؤولياتها. (12)

وقد تم وصف المفاوضات بالمعقدة نتيجة التعنت الإسرائيلي الذي رفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها الشرعية الدولية وعدم التجاوب مع مقتضيات الحل النهائي، ويؤكد باحثون إسرائيليون انه جرت في كامب ديفيد مفاوضات حول بدائل ممكنة لتجسيد هذا الحق ، في حين أن آخرين قالوا أنه ظهرت بوادر تقارب في جميع المجالات

ما عدا مسألة اللاجئين التي كانت من اشد المسائل تعقيداً في المؤتمر (13). والمؤيدون الإسرائيليون الذين يدعون بأنه حدث شيء ما يستندون في آرائهم هذه إلى أفكار كلينتون التي تم طرحها بعد قمة كامب ديفيد مباشرة حيث أجمل كلينتون في وثيقة خطوط وتوجهات عامة استنادا لمحادثات كامب ديفيد، حيث شكلت هذه الاتفاقية أساسا لمحادثات طابا.

وقد جاء في الملخصات غير الرسمية لما تم التوصل إليه في كامب ديفيد أن إسرائيل تعبر عن أسفها لمأساة اللاجئين، وان ممارسة العودة يتم تنفيذها خلال طريقين:

1- الفلسطينيون أحرار في العودة لفلسطين للعيش كمواطنين كاملي الحقوق . أي فلسطيني يختار العيش في أي مكان آخر، له القدرة على الاختيار وحمل جواز سفر فلسطيني، بما يتوافق مع القوانين في تلك البلدان.

2- دولة فلسطين الجديدة:

وأشارت الملخصات غير الرسمية لهذه المفاوضات في موضوع اللاجئين إلى ما يلي :

- للاجئين الفلسطينيين حق اختيار التوطين في عدد من الدول المضيفة، بما فيها فلسطين، ولكن بما في ذلك إسرائيل أيضا، كندا، استراليا، بعض الأقطار الأوروبية، وبعض الأقطار الأخرى، حسب الاتفاق بين فلسطين والمجتمع الدولي، والبلدان المعنية، الأفضلية ستكون للاجئين الأصليين في فلسطين.
- برامج خاصة لجمع شمل العائلات سوف يتم إنشاؤها لأولئك الذين يرغبون التمركز في إسرائيل، مع الخضوع للقانون الإسرائيلي والرغبة في العيش بسلام في إسرائيل وحسب قوانينها. بعض اللاجئين الأصليين من الممكن أن يرغبوا بالعيش في إسرائيل دون أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين وبدون التعهد بالولاء لإسرائيل، ولكن بالتعهد للعيش بسلام وعدم إثارة أي مطالبات على إسرائيل لحسابهم أو لحساب أنسالهم.
- من المفهوم أن إعادة التمركز في فلسطين وإسرائيل ستكون خاضعة للقرار الدولي رقم 194، شرط أن يعيش هؤلاء اللاجئون بسلام جنباً إلى جنب مع جيرانهم في دولة إسرائيل.

- هذا الحل لموضوع اللاجئين يكون بمثابة التنفيذ الكامل للقرار رقم 194، ولن يكون هناك أي مطالبات أخرى ماعدا العناصر المشار إليها سابقاً، وهذا يمثل الحل العادل لمشكلة اللاجئين كما هو في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.(14)

ويتضح من ذلك أن هناك تجزئة في مسألة اللاجئين، وبحلول تتراوح بين عودة قطرية لإعداد وفئات معينة للاجئين، إلى داخل إسرائيل في إطار جمع الشمل، وليس في إطار اعتراف إسرائيل بحق اللاجئين في العودة وفقا للقرار 194 ، وذلك ضمن خطة تستمر 10-20 سنة (15).

ويبدو أن الخلاف كان عميقا بين الطرفين بسبب التشدد في الموقف الإسرائيلي، ولذلك كان الفشل ، وقبل انهيار المفاوضات حذر باراك الفلسطينيين من مواجهة نتائج مأساوية في حال الفشل، ويتضح كذلك كذب المزاعم التي ذكرها باراك بأنه تجاوز الخطوط الحمر الإسرائيلية بتقديم عروضا سخية للفلسطينيين، ويبدو أن حزب العمل الذي وقع اتفاقات أوسلو مع الفلسطينيين أراد أن يبين أمام الرأي العام على أنه قادر على إتمام عملية التسوية مع الفلسطينيين، حيث أشاع بعد ذلك المقولة المشهورة بعدم وجود شريك فلسطيني لإسرائيل في عملية التسوية،بدعوى أن القيادة الفلسطينية رفضت العرض السخي الذي قدمه(16).

4- أفكار كلينتون حول عملية التسوية :

طرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مجموعة من الأفكار في نهاية ديسمبر 2000، تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وذلك في محاولة منه لإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط بعد اندلا ع انتفاضة الأقصى، واستخدام إسرائيل للقوة المفرطة في محاولة لإنهائها.

تناولت أفكار كلينتون جميع قضايا الحل الدائم، وحسب ما جاء في بند اللاجئين الفلسطينيين قوله: اعتقد بأن إسرائيل مستعدة للاعتراف بالمعاناة المعنوية والمادية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة لحرب 1948، وينبغي إنشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التي تنجم عن اتفاق التعويض وإعادة التأهيل، لم يكن باستطاعة الجانب الإسرائيلي

أن يقبل بأية إشارة إلى حق في العودة ينطوي على حق الهجرة إلى إسرائيل من غير اعتبار لسياسات إسرائيل المستقلة فيما يتعلق بدخول أراضيها أو موافقتها وبطريقة من شأنها تهديد الطابع اليهودي لإسرائيل .

الحل يجب أن يكون منسجما مع مقاربة الدولتين التي قبلها الطرفان كلاهما كوسيلة لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. دولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي.

وبموجب الحل على أساس الدولتين، ينبغي أن يكون المبدأ المرشد هو أن الدولة الفلسطينية ستكون نقطة الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة من دون استبعاد أن تقبل إسرائيل بعض هؤلاء اللاجئين.

في ضوء ما تم أقترح كلينتون بديلين:

1- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية.

2- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

سيحدد الاتفاق تنفيذ هذا الحق العام بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين. وسيحدد المواطن الخمسة المحتملة للاجئين.

1- دولة فلسطين.

2- مناطق إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي.

3- إعادة تأهيل في الدولة المضيفة.

4- إعادة توطين في دولة ثالثة.

5- الإدخال إلى إسرائيل.

يوافق الجانبان على أن هذا هو تنفيذ للقرار 194.(17)

يلاحظ أن الحل الذي طرحه كلينتون لم يخرج عن إطار الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة، وهو ما معناه أن الرئيس الأمريكي قد تبنى وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، ولكنها شكلت مدخلاً لعقد جولة مفاوضات أخرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مدينة طابا في يناير /2001 .

5- محادثات طابا المارثونية:

بدأت هذه المفاوضات في 2001/1/21، حول قضايا الوضع النهائي من خلال لجان المفاوضات، غير أن هذه اللجان لم تجتمع بسبب لاءات مجلس الوزراء الإسرائيلي التي صدرت في نفس يوم تشكيل هذه اللجان، والتي نصت الأولى منها على رفض حق اللاجئين في العودة، ثم انسحب الجانب الإسرائيلي من المفاوضات في 2001/1/23، وقد قيل أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أوشكا على الاتفاق النهائي في طابا، وقد تبين فيما بعد أن هذا وهم، حيث أن ما أشيع عن الاتفاق عن خمسة خيارات استندت على مقترحات كلينتون.

وحسب ما نشر عن وثيقة شبه رسمية أن كلا الطرفين في مفاوضات طابا وأثناء تداولهم لقضية اللاجئين أكدوا أن الحل العادل لقضية اللاجئين حسب قرار مجلس الأمن 242 يجب أن يعود إلى تطبيق القرار 194، كما اقترح الجانب الإسرائيلي أن تكون هناك رؤية مشتركة حول مأساة اللاجئين الفلسطينيين، ورغم ذلك فقد أكد المفاوضون الإسرائيليون، أن فهمهم لحق العودة الذي تطرق إليه القرار 194 سيكون مصيره في إحدى الحلول التالية:

- إسرائيل.
- الدولة الفلسطينية.
- للمنطقة التي سوف يتم تسليمها للفلسطينيين في إطار مبادلة الأراضي.
- إعادة التأهيل في دول مضيفة.
- إعادة التوطين في دولة ثانية.(18)

والواضح من المفاوضات والآراء الإسرائيلية أن الخيار الأول وهو الخيار القانوني والمقبول الوحيد، أي العودة إلى الأراضي التي هجر منها الفلسطينيون عام 1948، وهو خيار رمزي لا يعني في الحقيقة عودة احد، إلا حسب برنامج لم الشمل الذي يخضع للأهداف الإسرائيلية، والخيارات الأربعة الأخرى فهي تكريس لعملية التطهير العرقي الذي بدأ في العام 1948، حيث تؤدي كلها إلى التوطين في أماكن تجمعاتهم سواء أكانت دولاً عربية

أم أجنبية عدا فلسطين (19).كما اقترح المفاوضون الإسرائيليون إيجاد خطة متفق عليها لتطبيقها وتستمر لمدة 15 عاماً.

ولكن فيما يبدوا أن اللغم الحقيقي يكمن في حق العودة للاجئين الفلسطينيين وقد تباحث في هذا الموضوع في طابا يوسي بيلين ونبيل شعث، وكانا قريبين من التوصل إلى اتفاق، وجرت أيضا مباحثات أخرى قبل طابا وبعدها، تعلقت بالمبادرة نفسها، وكانت النتيجة متجهة إلى التعامل مع حق العودة على انه حق فردي وليس حقاً جماعياً. أي بإمكان كل لاجئ فلسطيني اختيار "الانتقال إلى مكان إقامة جديدة، وفقا لقائمة محددة سلفاً في (فلسطين، أو في بلد الإقامة الحالية، أو في بلد ثالث، أو في إسرائيل)، غير أن الشروط والظروف المقترنة بذلك كان من شأنها أن تجعل من اختيار إسرائيل أمرا شبه مستحيل.

ونضرب أمثلة في ذلك: كان سيتعين على اللاجئ أن يختار ما يريده خلال فترة محددة (بين سنة، وسنة ونصف السنة)، وإلا فقد حقوقه. ووضع قيد على اختيار إسرائيل: "وفقا لشروط إسرائيل"، وكانت إسرائيل ستوافق بموجب الاتفاق لو أنجز، على استيعاب عدد معين من اللاجئين سنويا، على مدى عشر سنوات (تحدث الفلسطينيون عن 30 ألف سنويا، وانخفض الرقم إلى عشرة آلاف)، وكان سيتعين على اللاجئين أن يشتركوا في "قرعة" ستجري سنويا لاختيار من يعود في السنة المعنية. وكان لإسرائيل أيضا حق الفيتو (على الأفراد) وفقا لاعتباراتها.

بناء على ذلك ،كان على من سيختار إسرائيل أن ينتظر، وان يأمل بأن يؤاتيه الحظ في القرعة ، من دون أن يعلم ما إذا كان سيفوز يوما ما بإعادة التأهيل، ومتى. لكنه في هذه الأثناء خلال سنة كان سيفقد حقوقه وإمكانات الاستيعاب في أماكن أخرى. وفي نهاية العملية كان من الممكن أن يخرج خاسرا على جميع الصعد، علاوة على ذلك، فإن الاستيعاب في إسرائيل لا يخضع لشروط إسرائيل فحسب، بل أيضا لاعتباراتها فيما يتعلق بتحديد المكان. وهو غير مقترن بمكافأة اقتصادية، ولا يوجد التزام من جانب إسرائيل بتوفير عمل أو تعويض أو منزل.

في المقابل، فإن الاستيعاب في فلسطين، مثلاً تلقائي وفوري ومقترن بعدة مكافآت، فاللاجئون الفلسطينيون الذين كانوا سيختارون الاستيعاب في فلسطين يحصلون

فورا على منزل ومبلغ مهم من المال في حساب مصرفي. وما ورد أعلاه ينطبق أيضا على اختيارهم، "دولة ثالثة" (أدرجت في القائمة أسماء عدة دول في أوروبا وأمريكا الجنوبية وأماكن أخرى)، إذ كان سيتاح للذين يختارونها الحصول على جنسية، وإذن عمل ، ومبلغ كبير من المال لتمويل السكن وإعادة التأهيل. ولكن في نهاية الأمر، كان يوجد في مثل هذا الحل، كما اعتقد المتباحثون في طابا، إمكان لا يستهان به لإمساك العصا من طرفيها: يوجد حق عودة لا توجد عودة .(20)

ويتضح من ذلك أن هناك توافقاً قد يكون تاما بين الموقف الإسرائيلي وما عرضه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في أفكاره، وهي التي كانت غير مقبولة على الجانب الفلسطيني، ولذلك لم تسفر مفاوضات طابا عن نتائج عملية، ولذلك فقد كان مصيرها الفشل.

6- خطة خارطة الطريق:

بعد مفاوضات طابا، حدثت عدة متغيرات محلية وإقليمية، من أهمها اختيار السيد محمود عباس رئيسا للوزراء في فلسطين في محاولة للحد من صلاحيات الرئيس ياسر عرفات، والذي كان ممسكاً بكل الأوراق السياسية، ولكن ذلك لم يعني أن هناك تنازلا فلسطينيا في قضية اللاجئين، أما المتغير الثاني فقد أصبح زعيم الليكود ارئيل شارون رئيسا للوزراء في عام 2001 ، وتشكيله للحكومة الإسرائيلية، ثم احتلاله للضفة الغربية عام 2002 من خلال الطريق الحازم والسور الواقي، وكذلك تولي جورج بوش الابن لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في يناير/2001، ثم بعد ذلك من أهم التغيرات والتي دعمت الموقف الإسرائيلي في معظم قضايا الحل الدائم هي تدمير برجي التجارة العالمي سبتمبر /2001، وتغيير الولايات المتحدة لمنهجية السياسة الخارجية ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة حيث اعتبرت هذه الفترة من أزهى فترات العلاقة بين البلدين.

وتعتبر خطة خارطة الطريق عبارة عن رؤية للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وتمثلت في خطبة ألقاها في 2002/6/24، وتهدف إلى تسوية نهائية وشاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتم طرح خطوط عريضة ستؤدي إلى نهاية للصراع من خلال قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، وقد كان للمسئولين الحكوميين الفلسطينيين

والإسرائيليين وجهة نظرهم وموقفهم من خطة خارطة الطريق، يمكن القول أن هذه الخطة مرت بعدة تعديلات بناء على اعتراضات وملاحظات الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وبعد التعديلات التي جرت على الخطة ،يلاحظ أن إسرائيل قد حققت مكسباً كبيراً،تمثل بعدم إدراج القرار 194 كمرجع لحل مشكلة اللاجئين، كما أن مصطلح اللاجئين الفلسطينيين لم يرد في خارطة الطريق وإنما ما ورد هي كلمة اللاجئين.

وجاء في خطة خارطة الطريق أنه يتوصل الطرفان في عام 2005 إلى اتفاق نهائي وشامل بشأن الوضع الدائم ينهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، من خلال تسوية يتوصل إليها الطرفان، عن طريق التفاوض، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن 242 و338 و1397، تسوية تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وتشمل حلاً عادلاً ومنصفاً وواقعياً يتم الاتفاق عليه لمسألة اللاجئين. (21)

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على خارطة الطريق في 2003/5/25، وقد جاء في صيغة القرار الصادر عن الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بقبولها بخارطة الطريق أن قبولها بموجب خطاب الرئيس جورج بوش يوم 2002/6/24 إلى السلام والمصالحة بين إسرائيل والفلسطينيين . كما حكومة إسرائيل توضح بأنه سواء في سياق المسيرة السياسية أم بعدها فان الرد على مسالة اللاجئين لن يتضمن إدخالهم وإسكانهم في نطاق دولة إسرائيل(22).

الملاحظ من كل ذلك أن إسرائيل نجحت في إقناع الولايات المتحدة في تفسيرها لخطة خارطة الطريق، مما أدى إلى زيادة الغموض خاصة في مستقبل قضايا الوضع النهائي. ورغم تعدد جلسات المفاوضات، وخاصة اجتماعات اللجنة الرباعية إلا أن الموقف الإسرائيلي قد ازداد قوة بعد خطة خارطة الطريق .

7- مفاوضات أنابوليس:

جاءت مفاوضات مؤتمر أنابوليس بعد عدة متغيرات هامة أيضا منها : وفاة الرئيس ياسر عرفات 2004، والانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب عام 2005، وكذلك اختفاء شارون عن الخارطة السياسية الحزبية وتولية أيهود اولمرت رئاسة الوزراء في إسرائيل 2006، والحرب على لبنان عام 2006 ، حيث اتجهت حكومة اولمرت نحو تحقيق بعض

المكاسب في الفترة المتبقية من فترة حكم جورج بوش الابن، ومع الإعلان عن فكرة وجود قمة أنابوليس تعددت الأطروحات الإسرائيلية الحزبية لقضية اللاجئين منها:

- أفكار عضو الكنيست بيني ألون (موليدت –الإتحاد القومي) والتي أطلقها تحت عنوان "المبادرة الإسرائيلية الخيار الأفضل- مبادرة إسرائيلية نحو السلام وتأهيل اللاجئين، وتقوم المبادرة على بنود أساس منها:
- السعي إلى حل إنساني للقضية الفلسطينية بدلا من الحل السياسي.
- تأسيس السلام على شراكة إستراتيجية مع الأردن وليس السلطة الوطنية، ويؤكد أيلون على أن قضية اللاجئين هي قضية إنسانية، إن قامة دولة إسرائيل لم تحرم الفلسطينيين من دولتهم لأنه لم تكن دولة كهذه أبداً (23)

وبالتالي فإن الحل حسب أيلون يكمن في تأهيل اللاجئين، وتفكيك المخيمات، واستيعابهم في دول مختلفة وتوطينهم بها، ويضيف إلى ذلك اقتراح بتفكيك وكالة الأمم المتحدة (الأونروا) باعتبارها تخلد قضية اللاجئين ،وهذا ما يرفضه الجانب الإسرائيلي .

وخلال المؤتمر أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت في كلمة له في منتدى سابان إن مؤتمر أنا بوليس لن يكون ساعة للتفاوض لكنه سيكون قطعاً نقطة انطلاق لمفاوضات جادة وعميقة ولن تفوتها أي من القضايا ولن تتهرب من أي خلاف (24).

بدأت أعمال مؤتمر أنا بوليس في 2007/11/27، بمدينة أنابوليس الأمريكية بحضور عشرات الوفود العربية والدولية، وقد أكدت إسرائيل أن مؤتمر أنابوليس مكمل لخطة خارطة الطريق، ويبدو أن هذا المؤتمر جاء لتحسين المكانة السياسية للحكومة الإسرائيلية ولرئيس وزرائها اولمرت بعد الحرب على لبنان.

وعلى الرغم من عدم حصول أي اتفاق بخصوص اللاجئين في أنابوليس، فقد اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على الشروع في مفاوضات دون الإشارة إلى أن هذه المفاوضات هي قضايا الحل الدائم، وهذا يعود أساساً لتمسك إسرائيل بمواقفها تجاه تلك القضايا (25)

وبعد المؤتمر الافتتاحي في أنابوليس، انطلقت المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالتناوب بين الطرفين، وتقول بعض المصادر الخاصة لموضوع اللاجئين أن الموقف

الإسرائيلي في هذه القضية تركز حول موقفه السابق ، ومن مؤشراتها مجموعة التصريحات التي صدرت عن بعض قيادة حزب كاديما أن كل إسرائيلي يعارض تنفيذ حق العودة فيما عدد رمزي جدا ، وفي هذا الموضوع لا يوجد فرق في المواقف بين أكثر الإسرائيليين يسارية أو يمينية(26) .

ثانيا: الإجراءات الإسرائيلية لمنع تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين:

اتخذت إسرائيل سواء من خلال البرلمان، أو الحكومة الإسرائيلية عدداً كبيرا من القرارات والقوانين، من أجل تثبيت وجودها على الأراضي الفلسطينية مثل قوانين العودة اليهودي، قانون الجنسية، أراضي إسرائيل وأملاك الغائبين وغيرها من القوانين التي مكنتها من مصادرة أملاك الغائبين، بالإضافة إلى الكم الكبير من القرارات الحكومية الإسرائيلية التي صادرت الأراضي من الفلسطينيين، وكذلك نفت واعتقلت الآلاف منهم .

واستمرارا في نفس السياق، وبعد البدء في مفاوضات الوضع النهائي في العام 1996، اتخذت إسرائيل مجموعة من القرارات، وكذلك سنت مجموعة من التشريعات التي تصعب وتحول دون ممارسة الفلسطينيين لتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفيما يلي أهم هذه التشريعات والقرارات:

1- مشروع قانون تعديل الكنيست.

قدم العضو احمد الطيبي اقتراح قانون لتعديل قانون العودة، بهدف إعادة العائلات الفلسطينية المقيمة في الخارج ولديها أقارب من فلسطينيي 1948 ، أي أنه دعوة لتطبيق قانون العودة على العرب أيضا، وهو ما أثار حفيظة أعضاء الكنيست اليهود واعتبروا ذلك محاولة مكشوفة من جانبهم لإلغاء يهودية الدولة.

وقال عضو الكنيست حاييم دروكمان "مفدال" تكشف هذه الاقتراحات الوقحة عن النوايا الحقيقية للعرب في إسرائيل – تصفية الدولة اليهودية. وقد تم اسقاط المشروع بأغلبية 18 عضواً مقابل 16 عضو كنيست(27).

2- قانون منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، والذي أصبح قانونا في 2002/1/1.

قدم عضو الكنيست إسرائيل كاتس (ليكود) مشروعاً قانونياً، ينص على أن قرار حق العودة للاجئين يحتاج إلى أغلبية خاصة.

وقد تمت المصادقة على مشروع قانون النائب إسرائيل كاتس (الليكود) بمنع حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مناطق إسرائيل حيث صوت 66 نائبا لصالح المشروع في حين عارضه 22 نائبا وامتناع نائب واحد عن التصويت(28).

3- **قانون المواطنة**: أقرت الكنيست بالقراءة الثالثة في 2003/7/31 قانون المواطنة الذي يهدف إلى تقليص لم شمل العائلات وذلك بأغلبية 53 عضوا مقابل 25 عضوا(29)، وحسب هذا القانون يحق لوزير الداخلية الإسرائيلي منح المواطنة الإسرائيلية لمواطن فلسطيني من الضفة الغربية أو قطاع غزة في حال اقتناعه بأن هذا الشخص متضامن مع دولة إسرائيل، ولم يقم هو أو احد من أفراد عائلته بأعمال ضد إسرائيل، والأخطر في هذا القانون(30)، أنه يتم عرضه على الكنيست للمصادقة عليه من جديد، كل عام، وهو مستمر منذ ذلك الحين حتى الوقت الحالي.

وقد صادقت الكنيست في 2010/11/11 على اقتراح نتنياهو بتعديل قانون المواطنة بشكل يلزم طالب الحصول على الجنسية الإسرائيلية بأداء قسم الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بدل القسم السابق أن يكون مواطناً مخلصاً لدولة إسرائيل.

وتهدف إسرائيل من خلال هذه القانون الحد من لم شمل العائلات الفلسطينية لدى فلسطينيي 1948، إذا كان احد الزوجين من فلسطينيي 1948، حيث ترى إسرائيل في ذلك تطبيقاً لحق العودة الفلسطيني، ولو بصورة فردية أو إنسانية.

3-قانون أملاك الغائبين:

أقرت الكنيست في أغسطس/2009 قانون دائرة أراضي إسرائيل تعديل رقم 7(31)، ومن المعلوم أن إسرائيل قد سنت هذا القانون في 1950/3/14، والذي مكنها من السيطرة على معظم الأراضي والممتلكات الفلسطينية الذي هجروا منها أثناء حرب عام 1948(32)، ويستهدف القانون تركيز إدارة الأراضي التي كانت مملوكة ممن وصفوا كغائبين حسب القانون الإسرائيلي، وذلك بوضع الأراضي تحت تصرف القائم على أملاك الغائبين

ليقوم بحماية الممتلكات، وحسب القانون الإسرائيلي، يعتبر القائم مالكا لهذه الممتلكات إلى أن يثبت الغائب انه لم يكن غائباً بنظر القانون، وهي قضية مستحيلة حسب السوابق، كما لا يحق للقيم نقل حق الملكية على هذه الممتلكات لآخرين عدا سلطة التطوير، وهو ما حدث بالفعل إذ تم نقل الأراضي لسلطة التطوير التي قامت بدورها بتحويل كميات منها للصندوق القومي.

وقد منح التعديل الجديد وزناً كبيرا لممثلي الصندوق القومي في مجلس سلطة أراضي إسرائيل، وأشد ما يلاحظ في هذا التعديل سرعة تشريعه، إذا انه تم خلال شهر واحد فقط، وهو ما يؤكد إصرار الائتلاف اليميني الحالي برئاسة نتنياهو على إجراءات تهويد الأرض، حيث صيغ مشروع القانون في 2009/7/21، ويمس القانون الجديد بشكل كبير بحقوق دستورية أساسية لفلسطينيي الـ1948، وكذلك يمس بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وأملاكهم(33).

وتقوم فكرة تعديل القانون على إيجاد نظام لخصخصة الأراضي يُسمح من خلالها بتبادل الأراضي بين إسرائيل وبين الصندوق القومي، حيث ستؤدي هذه الإصلاحات إلى نقل الملكية على ممتلكات مستأمنة (مستأجرة لفترات طويلة)، في جميع أنحاء إسرائيل ، سواء في المدن أو القطاع الريفي والزراعي، أو في الأراضي التي تسري عليها الخرائط الهيكلية التي تمكن من منح تصاريح البناء، حيث سيؤدي مشروع الإصلاحات إلى نقل الملكية على ممتلكات الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلسطينيين والتي لم تستخدم لفترات طويلة إلى خصخصتها، أي خصخصة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والتي يديرها القيم على أمراك الغائبين إلى إحباط أي احتمال أمام النازحين لدى فلسطيني 1948 في ممارسة حقهم في العودة إلى قراهم وأراضيهم التي صودرت بشكل اعتباطي، كما ستؤدي سياسة الخصخصة، إلى بيع أملاك الغائبين الفلسطينيين، وبالتالي مصادرة جميع الحقوق التي كانت من نصيب أصحاب هذه الأملاك، والمعروف على أنهم غائبون حسب قانون أملاك الغائبين 1950.

ومن المعلوم أن بيع أملاك الغائبين يشكل في الواقع مصادرة جديدة لحقوق الملكية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين على أملاكهم، وهو ما يناقض هدف قانون أملاك الغائبين ، حيث تم إيداع هذه الأملاك إلى القيم بشكل مؤقت، إلى حين حل قضية اللاجئين

الفلسطينيين، وبالتالي فإن القيم تصرف بأملاك لا تخصه، وخالف وظيفته بالحفاظ على أملاك الغائبين(34).

ومما يبرز السخرية في موضوع الأملاك ومصادرتها هو الإدعاء بفصل مؤسسات الاستيطان عن إسرائيل، بل والإدعاء بأن هذه المؤسسات تنتهج سياسة مستقلة خاصة بها، وبناء على هذا الإدعاء تم نقل أملاك الفلسطينيين إلى الصندوق القومي الذي لا يسمح نظامه باستخدام الأراضي لغير اليهود (35).

ومعنى هذا القانون هو قدرة أي يهودي في أي مكان في العالم على شراء ما يريده من أراضي أملاك الفلسطينيين والذين اعتبرهم القانون الإسرائيلي غائبون.

4- يهودية الدولة:

أقرت الكنيست في 2003/7/16 تشريعا يدعو إلى تعميق فكرة يهودية إسرائيل، والعمل على تعميمها على معظم دول العالم، ومحاولة انتزاع موقف من الفلسطينيين للتشريع السابق، ولكن ما تم ملاحظته انه لم يتم التركيز على قضية يهودية الدولة إلا بعد مؤتمر أنابوليس نوفمبر/ 2007، حيث أكد رئيس الوزراء أيهود اولمرت، ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني على يهودية إسرائيل، ثم أكد نتنياهو في أغسطس/ 2010 إلى انه في أي اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية يجب أن يكون على أساس الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي.

ولهذا القانون آثار سلبية على الفلسطينيين خاصة على قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يصادر القانون حقهم في العودة، كما يسحب الغطاء الطبيعي والتاريخي عن فلسطينيي 1948، وسيؤدي إلى اقتلاعهم من ديارهم مرة أخرى، كما أن من تداعيات الاعتراف بيهودية الدولة هو الإقرار بصحة رواية الصهيونية في أن هناك شعب يهودي، وأنه له حقوقا تاريخية ودينية في فلسطين(36).

كما أن الاعتراف بيهودية إسرائيل يمنحها الحق في مطالبتها بمعاقبة الفلسطينيين باعتبارهم سبب الصراع، ولذلك لابد من دفع ثمن رفضهم، وبالتالي يجب عدم دفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين على أملاكهم التي تم انتزاعها منهم، كما يفقد فلسطينيي 1948 حقه في المساواة في أية تسوية سياسية.

كما يؤدي الاعتراف بيهودية إسرائيل، إلى تقويض دعاوى فلسطينيي 1948 بالانتماء إلى فلسطين ذاتها، لأنه بهذا لا يعتبر ارض فلسطين وطنهم، وبالتالي لا يحق لهم العيش تحت الشرعية التاريخية والأخلاقية(37).

وبالتالي فإن قضية المطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وطرحها في مرحلة مفاوضات الحل النهائي تنطوي على دلالات أساسية:

1- إلغاء شرعية المطالبة بالاعتراف بالحقوق التاريخية للفلسطينيين ووطنهم.
2- إحباط إمكانية تحقيق اتفاق في قضية اللاجئين الفلسطينيين.
3- عدم صلة فلسطينيين 1948 بفلسطين التاريخية، وعلامة استفهام على الوضع القانوني لهم(38).
4- انتصار الرواية الصهيونية للأحداث التاريخية، وموافقة ضمنية على استمرار الاحتلال والاستيطان(39) .

5- تصريحات كاتس حول اللاجئين

اقترح عضو الكنيست يوسي كاتس (إسرائيل واحدة) في نوفمبر 1999 أن تسمح إسرائيل لعدد معين وحسب ما قاله (100 ألف لاجئ) بالعودة إلى بيوتهم في إطار جمع شمل العائلات، أو أي إطار آخر يتم الاتفاق عليه بين الطرفين"، وذلك خلال جولة تفقدية له في مخيم اللاجئين شعفاط شمالي القدس.

وقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل عنيفة في إسرائيل فقد وجه سكرتير حزب العمل الحاكم في إسرائيل رعنان كوهين توبيخاً إلى عضو الكنيست عن الحزب يوسي كاتس بسبب موقف كان أبداه مؤخراً اعتبر تأييداً لحق الفلسطينيين في العودة.

وقال كوهين أن تصريحات كاتس تخالف بصورة واضحة موقف الحزب وبرنامجه السياسي، وذلك عبر رسالة عاجلة بعث بها كوهين إلى عضو الكنيست من حزبه، و قد أكد كوهين في رسالته لكاتس على وجوب معارضة حق العودة للاجئين الفلسطينيين باعتبارها من الخطوط الحمراء التي وضعتها الحكومة برئاسة أيهود باراك في مفاوضات الوضع النهائي مع الجانب الفلسطيني.

كما طالب الليكود حزب العمل بفصل كاتس من الحزب، في حين سارع الوزير حاييم رامون، الوزير في مكتب رئيس الحكومة إلى استنكار تصريحات كاتس واعتبرها خروجاً على مبادئ الحكومة وحزب "العمل" ولا تمثلهما، معتبراً أن موقف حكومة باراك الثابت من مسألة حق العودة ومعارضة تطبيق هذا الحق بشكل مطلق، معبراً بذلك عن موقف رئيس الحكومة.

وجاءت التصريحات الواضحة والحازمة من قبل أقطاب حزب العمل ليس فقط لتأكيد موقف حكومتهم وحزبهم مترافقة مع المفاوضات حول الحل الدائم والذي اخترقته تصريحات كاتس، بل لرد حملة "الليكود واليمين المتطرف الذي هاجم تصريحات الأخير، مشيراً إلى حزبه وحكومته التي تسعى إلى التنازل عن أرض إسرائيل، كما ورد على لسان يسرائيل كاتس من "الليكود وميخائيل كلاينر من "حزب الوحدة الوطنية"، وفي المقابل، رحب أعضاء الكنيست العرب بتصريحات كاتس الايجابية، وأشار عضو الكنيست صالح طريف (العمل) إلى أن كاتس عبر عن العديد من الأصوات داخل حزب العمل التي تحمل نفس المواقف إلا أنها تخشى من الإفصاح عنها، مشيراً إلى اتفاقه شخصياً مع هذه التصريحات، أما عضو الكنيست محمد بركة (الجبهة) فدعا هذه الأصوات إلى رفعها لكسر الإجماع القائم حول ما يسمى باللاءات الإسرائيلية التي يقف في مركزها حق العودة، وأشار بإيجاب إلى شجاعة كاتس وإلى تعاون كتلته معه في الماضي والمستقبل حول الكثير من القضايا السياسية المركزية. وكان كاتس أدلى بتصريحاته المذكورة خلال اجتماع مع مسئولين فلسطينيين عقد في مخيم شعفاط، وذلك في إطار عرضه تصوره حول الحل الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين، بصفته حامل ملف التنسيق مع السلطة الوطنية من طرف حزب "العمل(40).

الخاتمة :

يلاحظ من خلال الدراسة أن هناك توافقا إسرائيليا سواء من قوى اليمين أو قوى اليسار على رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، و هو ما تم ملاحظته في المفاوضات سواء التي أجراها رؤساء الوزراء سواء في حكومات إسرائيل المتعددة ، الذين رفضوا تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، و ليس كذلك فقط وإنما صدرت خلال فترة حكمهم مجموعة من التشريعات التي تجعل من تنفيذ هذا الحق أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا ،وذلك

في ظل استمرار تصاعد اليمين الإسرائيلي وسيطرته علي مقاليد الحكم في إسرائيل، و كذلك ما تم ملاحظته هو استغلال إسرائيل لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل اصدار قرارات لصالحها في قضية مفاوضات الحل الدائم حيث ما تم ملاحظته أن كل هذه القرارات و الأفكار تصب في صالح إسرائيل. و قضية أخيرة في هذا الاتجاه تم ملاحظتها و هي وحدانية المفاوض الفلسطيني بمعنى أن المفاوض الفلسطيني يفاوض منفردا بدون آليات دعم سواء عربية أو دولية حيث يعتمد المفاوض الفلسطيني على قرارات الشرعية الدولية التي تم تجاوزها حسب الأفكار الأمريكية و الإسرائيلية بشرعية المفاوضات ذاتها ،و هو مما أدى إلى صعوبة التفاوض مع الإسرائيليين في جميع قضايا الحل الدائم و التي منها قضية اللاجئين الفلسطينيين .

الهوامش :

1- خالد شعبان، التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل 1999–2010، مركز التخطيط الفلسطيني – م.ت.ف، قراءات إستراتيجية ، العدد 10 ، نوفمبر2011 ،غزة،ص 34.

2- انظر الخطوط الأساس في قضايا إسرائيلية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 8، أغسطس 1999،ص104

3- خالد شعبان، التغيرات ... مرجع سابق ص 18

4- المرجع السابق ،ص19 .

5- يديعوت احرنوت 1999/11/8.

6- هارتس، 1999/11/8.

7- جمال البابا، المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، قضايا إسرائيلية– مركز التخطيط ،العدد 10،يناير2000،ص95.

8- هارتس 2000/4/28

9- هارتس 2000/6/21

10- خالد شعبان، التغيرات ... مرجع سابق ص 36.

11- جمال البابا، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 3–4 ، ديسمبر 2001،ص 66.

12- عيسى أبو زهيرة ، حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة ،مجلة رؤية، العدد 17، مارس 2002، ص102.

13- رؤوبين كمينر، لا سلام بدون حق العودة، قضايا إسرائيلية –مدار، العدد 16، خريف 2004، ص 45.

14- أحمد قريع ، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق–مفاوضات كامب ديفيد طابا واستوكهولم 1999–2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2007، ص 444–447.

15- عيسى أبو زهيرة ، مرجع سابق، ص 102.

16- ماجد كيالي، بعد ثلاثة أعوام، كامب ديفيد وتداعياتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص131 .

17- مجلة الدراسات الفلسطينية، النص الكامل لمقترحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 46/45، شتاء/ربيع 2001، ص162.

18- انظر الاقتراح الإسرائيلي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات طابا ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 48 ، خريف 2001،ص 194–199.

19- سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص9.

20- مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 48 ، خريف 2001،ص 194.

21- أحمد قريع، الرؤية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق إلى خارطة الطريق3 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية–رام الله، 2001، ص225.
22- خالد شعبان، عاطف المسلمي، شارون وخارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 10/9، يونيو2003، ص40.
23- تماضر محمد ملحم، مبادرات ما قبل أنابوليس، قضايا إسرائيلية– مدار، العدد 28، 2007، ص92.
24- مجلة الدراسات الفلسطينية، وثائق، العدد 72، خريف 2007، ص190.
25- أيمن يوسف ،امطانس شحادة ، العلاقات الخارجية ،في انطوان شلحت ،مفيد قسوم ، المشهد الاسرائيلي عام 2007 تقرير مدار الاستراتيجي، مدار – رام الله ،2008 ،ص35.
26- بلال ظاهر، مقابلة مع تساحي هنغبي ، قضايا إسرائيلية–مدار، العدد 28، 2007، ص 88 .
27- معاريف ،1999/12/19 .
28- يديعوت احرنوت ،2000/5/18 .
29- عاطف المسلمي، إلغاء حق المواطنة ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 11 –12 ، ديسمبر 2003 ، ص 132 .
30- كتاب الوقائع الإسرائيلية–كتاب القوانين،كتاب رقم 190، 2003/8/6، ص 544(بالعبرية).
31- كتاب الوقائع الإسرائيلية–كتاب القوانين،كتاب رقم2218 ، 2009/12/16، ص 286(بالعبرية).
32- كتاب الوقائع الإسرائيلية–كتاب القوانين،كتاب رقم37، 1950/3/20، (بالعربي).
33- سهاد بشارة، هناء حمدان، مراجعة نقدية لمشروع قانون دائرة ارضي إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية– مدار، العدد 35، 2009، ص97.
34- المرجع السابق، ص 100.
35- عزيز حيدر، سياسة إسرائيل نحو أملاك الغائبين، قضايا إسرائيلية، العدد 27، 2007،ص 18.
36- أنيس فوزي قاسم، لماذا الإصرار على الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، ربيع 2011، ص 69–70.
37- أحمد سامح الخالدي، لماذا لا يستطيع الفلسطينيون الاعتراف بالدولة اليهودية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد89، شتاء 2012، ص 124–125.
38- انطوان شلحت، تكريس إسرائيل كدولة يهودية في هنيده غانم وانطوان شلحت (إعداد وتحرير) في معنى الدولة اليهودية–مدار، رام الله، 2011، ص157.
39- رائف زريق، مطلب الدولة اليهودية من الجانبين التكتيكي– السياسي والفكري– الأيديولوجي، المرجع السابق، ص70.
40- معاريف 1999/11/22.